

العام ١٩٨٧، والتي استمرت حتى يومنا هذا، صوّتت المسار الفلسطيني، فأغلقت، نهائياً، ملف الثورة من خارج الحدود، طارحة بديلاً أوحدهم للتحرير، هو الانتفاضة من الداخل.

رابعاً - قانونياً: ان النصوص القانونية والسياسية الاساسية التي صدرت في لبنان، في خلال العامين الاخيرين، حدّدت، بوضوح، موقف لبنان من وجود اسرائيل، ومن القضية الفلسطينية. وهذه النصوص، يمكن اعتبارها مدخلاً قانونياً وسياسياً لبناء علاقات أخوية وطبيعية بين الجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين^(١).

نتوقف، بداية، عند أبرز النصوص القانونية والسياسية التي أشرنا إليها أعلاه، ليس بهدف المقارنة مع الاوضاع السابقة لمجرد المقارنة، بل سعياً للتوصل الى الظواهرات الاكثر عمقاً، التي تحكّمت في مسيرة العلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

أطل فجر الوفاق الوطني في مدينة الطائف، بموافقة الغالبية من النواب في ٢٢/١٠/١٩٨٩ على نصّ مشروع وثيقة «الوفاق الوطني»، وهي الوثيقة التي باتت تعرف بـ «اتفاقية الطائف». وعلى الرغم من عدم الاجماع بين مختلف الاحزاب والتكتلات السياسية في لبنان، يومذاك، على كل ما ورد في هذه الوثيقة، إلا انها باتت المنعطف الذي حوّل مسيرة لبنان، في عهده الجديد، باتجاه الوحدة الوطنية الشاملة، واتجاه العودة الى التقاليد الديمقراطية، وذلك معناه طي صفحة الاقتتال نهائياً. وكان الموقف من الاحتلال الاسرائيلي من أبرز ما جاء في هذه الوثيقة من بنود؛ إذ ورد بشأنه في الفقرة ج من البند الثالث ما يلي: «اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع اسرائيل...».

اعتبرت اتفاقية الطائف نواة التعديلات الدستورية التي صدرت في ٢١/٨/١٩٩٠، وهي أول تعديلات دستورية جوهرية تصدر منذ فجر الاستقلال، وأهميتها في كونها تمس عدداً من المواد الرئيسية التي كانت الخلافات السياسية والطائفية تستحکم، دوماً، حول فكرة تعديلها.

أبرز التعديلات التي يفترض ان يتناول أثرها طبيعة العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، إن عاجلاً أو آجلاً، الفقرة ب من مقدمة الدستور، حيث جاء فيها: «لبنان عربي الهوية والانتماء...». فمنذ سياسة رئيس الوزراء رياض الصلح «لبنان ذو وجه عربي»، الى الاقرار بأن لبنان عربي الهوية والانتماء، كانت المسيرة شاقة وعسيرة.

وما مرّ عامان على عهد الطائف، حتى تمكّن لبنان من اجراء انتخابات نيابية لم تكن الظروف السائدة الشاذة لتسمح بمثلها منذ أواسط عقد السبعينات. ولخصّ رئيس الحكومة، رفيق الحريري، أهداف الحكم في البيان الوزاري الذي تقدم به في ٩/١١/١٩٩٢ لنيل ثقة المجلس النيابي الجديد، بثلاثية: «التحرير والاصلاح والامعار». واما عن تحرير الارض، وعن وسائل التصدي للاحتلال، فقد جاء: «ان الحكومة تتمسك بحق لبنان، حكومة وشعباً، في التصدي للاحتلال الاسرائيلي والعمل لتحرير الارض اللبنانية بكل الوسائل استناداً الى ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان»^(٢).

وفي الاطار نفسه، وفي عشية عيد الاستقلال للعام ١٩٩٢، وجّه قائد الجيش اللبناني، العماد اميل لحود، رسالته الى العسكريين قائلاً: «... وكما ميّزتم الصديق، حدّدت العدو وقلتم ان استقرار الوطن يبدأ بعودة الجزء المحتل من أرض الجنوب اليه، وبتحريره سلماً اذا أمكن، ومقاومة، اذا لزم»^(٣).